

إصلاح مفهوم (السلطة التنفيذية) ضرورة عاجلة لمصلحة الوطن

رسائل موجهة إلى القوات المسلحة المصرية

بتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠١١ الساعة الثانية عشرة وسبع دقائق ظهراً

١. تكشفُ أحداثُ التحقيقاتِ والمحاكماتِ الجاريةِ لرؤساءِ الوزاراتِ وللوزراءِ السابقين ومن يَلُونهم في المراتب الوظيفية الأقل درجة من المسؤولين ـ الذين خانوا الأمانة وصاروا من لصوص الوطن بدلاً من أن يكونوا من حُمَاتِهِ ـ عن وقائعَ إجراميةٍ مُرِيعَةٍ إرتكبوها في حق هذا الوطن وفي حق هذا الشعب لم تكن خافيةً على أحد ولطالما أشار إليها الكثيرون من المَعْنيين بشئون الوطن على مدار السنوات الماضية مراراً وتكراراً لتداركِها وإصلاحِ عواقبِها ومنعِ تكرارِها ولكن دون جدوى.

٢. كان الإقدامُ على إرتكابِ تلك الجرائمِ إنعكاساً لا مفر منه لجانبٍ مظلمٍ من جوانب منظومةِ الفساد والإفساد الذي كان منهاجاً ثابتاً ومقصوداً ومستمراً بإصرارٍ من قِبَلِ نظام الحكم السابق كما كان نتيجةً محتومةً ومتوقعةً في ضوء الإختلال السياسي والدستوري المعيب الذي سَمَحَ بتغوُّلِ وتوحُّشِ السلطة التنفيذية على حسابِ بقيةِ سلطاتِ الدولةِ الأعلى شأناً منها طبقاً لروحِ الدستورِ ونصوصِهِ الواضحة. فقد سلبت السلطة التنفيذية حقوقَ السلطة التشريعية وإستأثرت طوال العقود الماضية بمهام التشريع الفعلي للقوانين حيث دَرَجَ العديدُ من الوزراءِ وكبار المسؤولين الفاسدين ـ وبعضهم مازال في موقعه حتى الآن بعد قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المجيدة !! ـ بالإتفاقِ مع بعضهم البعض ومع رؤساءِ مجالس الشعب والشورى الأكثر فساداً منهم وإنصياعاً لرغباتِ مسؤولين آخرين على إقتراحِ وتمريرِ مشاريع قوانين عديدة تقنن للفساد وتتيح لهم ولأقاربهم ولأعوانهم من بقية لصوص الوطن ـ الذين كانوا ومازالوا حتى الآن في مناصبهم ـ توسيعَ نطاقِ سلطاتهم الإجرامية الغاشمة التي مكنتهم من سرقةِ مقدراتِ الشعب ونهبِ ثرواتِ الوطن والإستئثار بها بدلاً من توجيهها لمصلحة طبقات الشعب الفقيرة المالِكَةِ لها والأَوْلَى بها.

٣. أدى التجريفُ المستمر لثروات الوطن بغير هوادة على مدى العقود الأربعة الأخيرة وتحديداً منذ عام ١٩٧٥ بعد تفريغ نصر أكتوبر ١٩٧٣ العظيم عمْداً من مضمونِهِ الوطني وحَصْرِ مكاسبه في توفير (الدواجن المجمدة والتفاح المستورد) لتعويض معاناة الشعب خلال فترة النكسة التي أعقبت نكبة ١٩٦٧ إلى بدء مرحلةٍ مظلمة من حياة الوطن شهدت إنتكاساتٍ ونكباتٍ طالَت جميعَ نواحي الحياة فيه وأدت إلى تردي الوطن في هُوةٍ عميقة من الإنحطاط والتدهور الحضاري مازال يعاني منها حتى الآن.

٤. كان نصر أكتوبر ١٩٧٣ العظيم فرصةً نادرة لا تُتاح للكثير من الأوطان تمثل إشارةَ البدء للإنطلاق صوبَ نهضةٍ شاملة للوطن كان يتوقُ إليها الشعب و كان على إستعدادٍ كامل لربط الأحزمة على البطون والمعاناة والتضحية بغير مقابل لسنين طوال لتحقيقها ولكنه بدلاً من ذلك ـ بسبب النظرة القاصِرَة للرئيس السادات رحمه الله في ذلك الحين أو لأسبابٍ أخرى ـ أصبحَ نذيرَ شؤمٍ لبدء ما سُمِيَتْ بـ (مرحلة الإصلاح الإقتصادي) التي كانت ومازالت حتى الآن (مُرادِفاً لتقنين الفساد) حيث شَمِلَت نهباً غير مسبوق على مر التاريخ لثروات الشعب ومقدرات الوطن وأدت إلى الإنتشار واسع المدى لثلاثية الفقر والجهل والمرض وبقية المآسي والإختلالات الأخلاقية والإجتماعية والأمنية بالغة الخطورة المترتبة عليها مثل نكبة البطالة والعشوائيات السكنية وظاهرة أطفال الشوارع والمشردين والباعة الجائلين والبلطجة والرشوة والنفاق والفوضى .. الخ.

٥. تكشفُ السطورُ السابقة عن أسبابٍ كثيرة للتخلف والتدهور والإنحطاط الحضاري الذي يعاني منه الوطن ويتجرع مهانته وعواقبه وآلامه الغالبيةُ العظمى من جموع الشعب المصري يتصدرُها الإستبداد بالرأي والقرار بسبب السلطة المطلقة المَمْنوحَة لرئيس الجمهورية والتي تنتقل منه إلى كل من يليه من المسؤولين من وزراء ورؤساء مؤسسات وهيئات .. الخ .. حيث أن الإستبداد طاعون مُعْدٍ لكل مَنْ يحيط بمَن يُصيبه. كما تكشف نفسُ السطور عن الحل الجذري والأمثل لهذا الحال وهو الإلتزام بمبادىء الدستور البديهية التي تنصُ على ضرورة الفصل بين السلطات وحَظْرِ جَوْرِ سلطةٍ على أخرى في قيامها بواجباتها أو المُشاركة القَسْرية فيها ـ كالسماح للوزراء والمسؤولين التنفيذيين بعضوية مجالس الشعب والشورى والقضاء وكالسماح للقضاة بالعمل كمستشارين بالجهات التنفيذية وكالسماح لرئيس الجمهورية بتعيين عددٍ معين مِمَنْ يشاء في هذه المجالس وغير ذلك من مظاهر الإختلال الدستوري التي تعكس في جوهرها رغبةً مسعورة في السيطرة الشاملة على أرجاء الوطن لحماية النظام وتقنين الفساد ـ وتحديد وقَصْرِ مهام السلطة التنفيذية في إطار الإلتزام الصارم بتنفيذ القوانين التي تحددها السلطة التشريعية وليس في إقتراحِ وصياغة وتمرير وتنفيذ قوانين أو تشريعات أياً

ما كانت وهو أمرٌ يجب أن يُحْظَرْ بصورةٍ مُطْلقة حيث يمثل إفتئاتاً على السلطة التشريعية وسلباً لحقِها وواجبها فى نطاق صلاحياتها المُخولة لها بحكم الدستور كما يمثل تخاذُلاً مَعيباً وتهاوُناً وتفريطاً لا يليق من السلطة التشريعية فى ممارسة واجباتها الوطنية إضافةً إلى ما يشكله هذا الوضع المُزْرِى أيضاً من إهانةٍ وتحقير وإزدراء للسلطة القضائية التى تتغاضى عن هذه المخالفات الصارخة للدستور ولا تبادر بالتصدى لها ومواجهتها بحكم قَسَمِها على إحترام هذا الدستور. والله الموفق.

د. محمد سعد زغلول سالم
أستاذ الوراثة الطبية ـ كلية طب جامعة عين شمس
الحيوية عضو لجنة الهندسة الوراثية والتكنولوجيا
والتكنولوجيا المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى
المجالس القومية المتخصصة

Dr. Mohammad Saad Zaghloul Salem
Professor Of Medical Genetics
Faculty Of Medicine, Ain-Shams University
Cairo, Egypt
Phone : 0125874345
https://sites.google.com/site/mszsalem/